المبهم من المعارف

الأستاذ الدكتور :
عبدالرحمن عبدالله الخضيري*

* بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٨هـ.
- ماجستير في النحو والصرف وفقه اللغة من كلية اللغة العربية بالجامعة نفسها عام ١٤٠٥هـ.
- دكتوراة في التخصص نفسه والجامعة نفسها عام ١٤١٢هـ.
- يعمل الآن أستاذاً في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن متقدمي النحويين يذكرون ضمن أنواع المعرفة نوعاً يطلقون عليه اسم (المبهم) ، مكتفين في ذلك بالتمثيل له ، دون أن يحرصوا على بيان ضابط الإبهام فيه ، ولا تعيين ما يدخل تحته من أنواع المعرفة ، ولعل هذا ما جعل المتأخرين يتفاوتون في ذلك :

فنجد بعضهم يقصره على نوع واحد من المعارف ، استناداً إلى ما يفهم من كلام المتقدمين عنه وتمثيلهم له ، ومن تسميتهم إياه بـ(المبهم) بالإفراد .

في حين نجد آخرين يتوسعون في ذلك ويجعلونه يضم أكثر من نوع ، ويسمونه بـ(المبهمات) بالجمع.

لذا رأيت أن أجعل هذا الموضوع هو مدار العمل في هذا البحث، محاولاً أولاً معرفة بداية ظهوره ، والمراد بالإبهام فيه ، ثم بسط الحديث عما نتج عن ذلك من خلاف بين النحويين حول ما يدخل تحته من أنواع المعرفة ، بالإشارة إلى مستند كل فريق وأدلته ، ثم مناقشتها ، ومقارنتها بمفهوم حديث مَن ذكر هذا الاسم من

النحويين المتقدمين ، وما يمكن فهمه من سياق ذلك الحديث ، للوصول من كل ذلك إلى ترجيح أحد الرأيين ترجيحاً تطمئن إليه النفس .

سائلاً الله تعالى العون والتوفيق والسداد .

التمهيد :

ذكر سيبويه أنواع المعرفة قائلاً : " فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ،والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار " .

وراح يمثل لكل واحد منها ويذكر علة كونه معرفة ، إلى أن قال : " وأما الأسماء المبهمة فنحو : هذا وهذه ، وهذان وهاتان ، وهؤلاء ، وذلك وتلك ، وذانك وتانك ، وأولئك ، وما أشبه ذلك . وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته "[1] .

ونجد نحواً من هذا عند من أتى بعد سيبويه من النحويين ؛ كالمبرد[2] ، وابن السراج[3] ، والصيمري[4]، وغيرهم .

وإذا أعدنا النظر في عبارة سيبويه السابقة نجد أنه ذكر ضمن أنواع المعرفة (الأسماء المبهمة)، ولم يصرح باثنين من أنواع المعرفة المشهورة لدى النحويين هما : أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة، وفي حين مثَّل للأسماء المبهمة بأسماء الإشارة، لم يرد لديه أي ذكر للأسماء الموصولة في هذا الموضع .

أيعني هذا أن الأسماء المبهمة عند سيبويه مقصورة على أسماء الإشارة

(١) **كتاب سيبويه** ٢/٥ .

(٢) **المقتضب** ٤/٢٧٧ .

(٣) **الأصول في النحو** ٢/٣٢ .

(٤) **التبصرة والتذكرة** ١/٩٥.

فقط؟ أم أنها عنده تشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة معاً ، واقتصاره على التمثيل بأسماء الإشارة هو من باب الاكتفاء بالجزء عن الكل ؟

الحق أن الأمرين محتملان ، إلا أن اقتصار سيبويه في التمثيل للأسماء المبهمة على أسماء الإشارة، وسردها كلها دون أن يكون بينها أي اسم موصول ، وتعليله كون الأسماء المبهمة معرفة بأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء ... إلخ ، كل ذلك يعطي تصوراً قوياً بأنه يقصد بالأسماء المبهمة أسماء الإشارة فقط .

وقبل الخوض في تفاصيل الموضوع يحسن أن نبدأ أولاً ببيان مرادهم بـ (المبهم).

المبهم :

المبهم : في اللغة اسم مفعول من (أبهم) ؛ يقال : أبهم الأمر ، واستبهم أي : استغلق والتبس واشتبه ؛ قال الجوهري : "وأمر مبهم : أي لا مأتَى له"[1] ، وزاد ابن منظور : "واستبهم الأمر إذا استغلق ، فهو مستبهم" ، و قال أيضاً : "يقال أمر مبهم إذا كان ملتبساً ، لا يعرف معناه ولا بابه "[2]، وقال الفيروزآبادي : "وأبهم الأمر: اشتبه ، كاستبهم "[3].

ومن هذه المعاني أخذ النحويون مدلول هذا الاسم، ولم يقتصر استعمالهم إياه على موضع واحد، بل استعملوه في عدد من الأبواب النحوية؛ فقد سموا أيضاً اسم الزمان غير المحدود مثل (حين) و(مدة): (المبهم)، وأطلقوه أيضاً على الاسم المحتاج إلى تمييز في نحو: ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾[4]، كما أطلقوا على الاسم الذي لا يتعرف إذا أضيف إضافة معنوية كـ (غير) و(مثل) اسْمَ (المتوغل في الإبهام)، وغير ذلك .

---

(١) **الصحاح** (بهم) ١٨٧٥/٥ .

(٢) **لسان العرب** (بهم) ٥٧/١٢ .

(٣) **القاموس المحيط** (البهيمة) ٨٣/٤ .

(٤) سورة آل عمران، الآية : ٩١ .

وعند تأمل المعنى الذي يريدونه بهذا الاسم في مختلف المواضع التي أوردوه فيها نجد أنه لا يخرج عن معنى (غير المحدود) أو (غير المعين)، وهو المعنى الذي يقصدونه به هنا أيضاً، كما سيتضح من كلامهم .

ولم يُعنَ النحويون بوضع تعريف للاسم المبهم ، بل استغنوا عن ذلك ببيان معناه ؛ يقول ابن السراج : "لأن (هذا) مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك ، فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول : بهذا الرجل ، أو بهذا الرمح ؛ فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس"(١).

يريد أنك إذا قلت لمخاطبك مثلاً : (استعن بهذا) ، لم يدر المخاطب ما تريد بـ (هذا)، أهو الرجل أم الرمح أم القلم أم غير ذلك مما هو موجود أمامه ، فيحصل عنده بسبب إبهام اسم الإشارة لبس لا يزول إلا بأن تتبعه بما يوضح المراد ؛ كأن تقول : بهذا الرجل، أو بهذا الرمح ، أو غير ذلك .

وقد لخص ابن يعيش ذلك عند حديثه عن الأسماء المبهمة ، بقوله : "والمعنيُّ بالإبهام : وقوعها على كل شيء ؛ من حيوان وجماد وغيرهما ،ولا تختص مسمى دون مسمى ، هذا معنى الإبهام فيها "(٢).

ودفعاً لما قد يتبادر إلى الذهن من أن إطلاق الإبهام على بعض المعارف ينافي تعريفها ، نبهوا إلى أنه لا تنافي بين الإبهام والتعريف"لأن الذي ينافي التعريف إنما هو التنكير ، وأما الإبهام فإنما ينافي البيان والتعيين ، وحينئذٍ يصدق على الاسم كونه مبهماً معرفة ، ولا يصدق عليه كونه منكراً معرفة "(٣).

---

(١) **الأصول في النحو** ٣٢/٢ .

(٢) **شرح المفصل** ٨٦/٥ .

(٣) **شرح ألفية ابن معط** لابن القواس ٦٨٣/١ .

ما الأسماء المبهمة ؟

إن إطلاق (الأسماء المبهمة) على أسماء الإشارة من المجمع عليه بين النحويين، فقد مر أن سيبويه لم يمثل للأسماء المبهمة إلا بها وقد تابعه على ذلك النحويون ، ولم يخالفه في ذلك أحد منهم ، بل إنهم أيدوه وراحوا يوضحون معنى إبهامها ويعللون له كما مر .

لكن السؤال الذي ينبغي الوقوف عنده هو : ما وضع الأسماء الموصولة ؟ أهي داخلة مع أسماء الإشارة في ذلك أم لا ؟

إن الجواب على ذلك في رأيي يتوقف على معرفة سبب تعريف هذه الأسماء ، فإن سيبويه بعد أن سرد أنواع المعرفة عاد إليها واحداً واحداً ، يمثّل لكل نوع ويبيّن سبب تعريفه ؛ فبدأ بالعلم فقال - بعد أن مثّل له : "وإنما صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته " .

واستمر في ذلك إلى أن ختم بالإضمار؛ حيث حرص على استيفاء جميع ألفاظه من ضمائر حضور وغيبة، وضمائر رفع ونصب وجر ، وضمائر ظهور واستتار ، ثم قال : " وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحَدَّثُ قد عرف من تعني وما تعني ، وأنك تريد شيئاً يعلمه[1].

ولم يفعل مثل ذلك في الأسماء الموصولة ، لا من ناحية التمثيل لها ، ولا من ناحية بيان سبب تعريفها ؛ لأنه لم يذكرها أصلاً في هذا الباب .

وقد اختلف النحويون من بعده في مُعَرِّف الأسماء الموصولة على قولين :

١ - ذهب فريق منهم إلى أن الأسماء الموصولة متعرفة بالعهد الذي في صلاتها ، لا بـ (أل) التي في أوائلها ؛ لأن بعضها - كـ(من) و(ما) - ليس فيه (أل) ، وهو مع

---

(١) **كتاب سيبويه** ٢/٥ ، ٦ .

ذلك معرفة، فدل ذلك على أن تعريفها كلها بالصلة ، وأن (أل) فيها زائدة .

ونسبت المصادر هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي[١]، وقد صرح بذلك أبو علي في بعض كتبه كقوله : "ألا ترى أن تعرُّف (الذي) بالصلة،لا بالألف واللام؟ "[٢]، وقوله : "لأن (الذي) إنما يتعرف بالصلة ، وليس يتخصص بلام المعرفة ؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف ، ولا ألف ولام فيهن ، وإنما اختصصن بصلاتهن"[٣].

وهذا الرأي هو الذي أخذ به أغلب النحويين[٤].

٢ - وذهب فريق آخر إلى أن الأسماء الموصولة قد تعرفت بـ(أل) ؛ لأن" التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف"[٥]:

أ - فما كانت (أل) موجودة في لفظه فتعريفه بها، وهو أكثرها: كـ (الذي) ومؤنثه ، ومثنييهما وجموعهما .

ب - وما لم تظهر في لفظه كـ (مَن) و(ما) ، فهو معرّف بتضمن (أل) ، كما تعرف (أمس) و(سحر) بتضمنها ، إلا (أيّاً) فإنها متعرفة بالإضافة.

ونسبت المصادر هذا الرأي إلى الأخفش[٦]، وهو قول أبي القاسم الزجاجي ،

---

(١) ينظر مثلاً : **شرح الجمل** لابن عصفور ١٣٥/٢، **وهمع الهوامع** ١٩٠/١ .

(٢) **الحجة في علل القراءات السبع** : ١١٣/١ .

(٣) **المسائل العضديات** ، ص : ١٦٨ ، المسألة (٧٧) .

(٤) **سر صناعة الإعراب** ٣٥٣/١ و٣٥٦ ، **وشرح الدمع** لابن برهان ٥٧٩/٢ ، **والمقتصد** ٩١٩/٢ ، **والأمالي الشجرية** ٣٠٤/٢ ، **وشرح ابن يعيش للمفصل** ١٤٠/٣ ـ١٤١ ، **وشرح الجمل** لابن عصفور ١٣٥/٢ ، **وشرح الرضي للكافية** ٣٦/٢ و٣٧ و٣٩ ، **وشرح الأشموني للألفية** ١٨١/١ ، **وهمع الهوامع** ١٩٠/١ ، وغيرذلك.

(٥) **شرح الجمل** لابن عصفور ١٣٥/٢ .

(٦) ينظر مثلاً : **شرح الجمل** لابن عصفور ١٣٥/٢ ، **وهمع الهوامع** ١٩٠/١.

وأبي الحسن بن عصفور وأبي إسحاق العطار من المغاربة ، وجعلوه ظاهر كلام سيبويه ، وهو ظاهر كلام الفراء أيضاً .

فالزجاجي ـ في حديثه عن ضروب الألف واللام التي للتعريف ـ يقول : " وقد دخلت الألف واللام أيضاً للتعريف على ضرب سادس ، وذلك دخولها على بعض الأسماء ثابتة غير منفصلة، ولم تسمع قط معراة منها، كدخولها على (التي ، والذي، واللذين ، واللتين ، والذين ، واللاتي ، واللائي) ، وما أشبه ذلك ، **فإن إجماع النحويين كلهم على أن الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف** ، ولم تعرَ قط منها، فسيبويه يقول: أصل (الذي): (لذٍ)؛ مثل : (عَمٍ وشَجٍ) ، **ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف** ، والفراء يقول : أصل (الذي) : (ذا) ، وهو إشارة إلى ما بحضرتك ، ثم نُقل من الحضرة إلى الغيبة، **ودخلت عليه الألف واللام للتعريف**"[1].

فهو يصرح بأن تعريف الموصول إنما هو بـ(أل)، وينقل أن إجماع النحويين كان منعقداً على ذلك ، من زمن سيبويه والفراء إلى عصره هو ، ويؤيد ذلك بالإشارة إلى حديثهم عن أصل (الذي) ؛ حيث اتفقوا على كون (أل) دخلتها للتعريف ، مع اختلافهم في هذا الأصل نفسه[2].

وغني عن الذكر أن هذا الإجماع إنما كان قبل ظهور الرأي الثاني في هذه المسألة ، أعني رأي الفارسي ومن وافقه ، لأن أبا علي متأخر عن الزجاجي .

وأما ابن عصفور فيتضح ميله إلى هذا الرأي وترجيحه له من ردوده على أصحاب الرأي الأول واحتجاجه لهذا الرأي ؛ يقول في معرض رده على أبي علي

---

(١) **كتاب اللامات** ص ٤٨ .

(٢) ينظر أيضاً في الخلاف في أصل (الذي) و(أل) فيها: **المقتصد** ٩١٩/٢ ، **والأمالي الشجرية** ٣٠٤/٢ ، **وشرح الرضي للكافية** ٣٩/٢ - ٤٠ ، **وشرح ألفية ابن معط** ٦٨٩/١ .

الفارسي : "وأما قوله : إن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام، مثل : (من) و(ما) ، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام ، مثل : (سحر) ، إذا أردت به اليوم بعينه ، ألا ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف وليس فيه الألف واللام إلا أنه معدول عنهما ؟ "(١).

ويقول أيضاً : " فإن قال أبو علي : إن من الموصولات ما هو مضاف ، ولا يتصور أن يكون تعريفه بالألف واللام ولا بنية الألف واللام ؛ لأنه لا يجمع بينهما وبين الإضافة ، فلا حجة له في ذلك ؛ لأن هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرِّفة ، وما ليس فيه الألف واللام منها فهي على نيتها ، وما هو مضاف فإنه يُعرَّف بالإضافة "(٢).

وأما أبو إسحاق العطار فلم يكتف بتأييد هذا الرأي والرد على مخالفيه ، بل حرص على إيراد ما يقويه من نصوص سيبويه .

فبعد أن أشار إلى رأي القائلين بأن تعريف الاسم الموصول بالصلة كانت فيه الألف واللام أو لم تكن ، عقَّب عليه بقوله " وليس بصواب ؛ لأن الصلات نكرات ، بدليل أنها توصف بها النكرات ، وتكون حالاً من المعارف ، وليس في لفظها ما يقتضي حوالة على ما تقدم ، ولا إشارة إلى حاضر ، وإنما يستفاد ذلك مما ينضم إليه من الموصول ، كالاسم النكرة ؛ إذا كان لشيء بعينه أدخلت عليه أداة الحوالة فأفادت التعريف"(٣).

وزاد أن : "هذا معنى كلام سيبويه ؛ حيث جعل (الذي) معرفة ، و(من) و(ما)

---

(١) شرح الجمل ١٣٥/٢ .

(٢) شرح الجمل ١٣٦/٢ .

(٣) المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس ١٢٢/١ .

معرفتين؛ لأنهما في معنى (الذي) . فلو كان عنده التعريف بالصلة لاستوى (الذي) وغيره . ولم يكن (الذي) أولى بالتعريف"[1].

وليؤكد ذلك أورد نص سيبويه ، وهو قوله : "والحشو لا يكون أبداً لـ (مَن) و(ما) إلا وهما معرفة ، وذلك من قِبَلِ أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا (الذي) ، فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة؛ لا يكون (ما) و(مَن) إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصلة ، إلا معرفة "[2].

ويستنبط من هذا الكلام أن سيبويه يجعل تعريف (الذي) بـ (أل) ؛ يقول: " فجعل (الذي) معرفة بلفظه؛ **لأنه بأداة التعريف** ، وجعل (من) و(ما) -؛ لأنهما في معنى (الذي) - بمنزلته "[3].

ويصل العطار من كل ذلك إلى الرأي الذي يرتضيه في تعريف الموصولات ، فيقول : " فالصواب أن الموصول إنما يتعرف بالألف واللام الموجودة في (الذي) و(التي)، والمضمنة فيما سواهما ، فلا فرق بين قولك : (الرجل) وبين قولك : (الذي قام) ، إنما الألف واللام للعهد والحوالة على اسم تقدم العلم به عند السامع ، في الموصول و (الرجل) سواء" .

إن هذا الخلاف بين العلماء في معرَّف الأسماء الموصولة نتج عنه اختلافهم في دخول هذه الأسماء في (الأسماء المبهمة) وخروجها منها :

١ - فعلى قول مَن جعلها متعرفة بالعهد الذي في صلاتها تكون الأسماء الموصولة داخلة في المبهمات ، ويكون سيبويه إنما تركها عندما ذكر أنواع المعرفة

---

(١) المصدر السابق .

(٢) **كتاب سيبويه** ١٠٧/٢ .

(٣) **المشكاة والنبراس** ١٢٢/١ .

وحصرها بخمسة - لكونها داخلة في قوله: (والأسماء المبهمة)، ويكون اقتصاره هناك على التمثيل بأسماء الإشارة من باب الاكتفاء بالبعض عن الكل .

وعلى هذا القول تكون الأسماء المبهمة نوعين :

أ - أسماء الإشارة: هذا وهذه، ومثنياهما، وجمعهما، ما كان منها للقريب أو لغيره.

ب - الاسماء الموصولة : : الذي ، والتي ، ومثنياهما وجموعهما ، وبقية أخواتها؛ مما هو مضاف ، أو مجرد من (أل) والإضافة .

٢ - وعلى قول مَن جعل الأسماء الموصولة متعرفة بـ(أل) لا تكون هذه الأسماء داخلة في المبهمات ، ويكون سيبويه إنما تركها ولم ينص عليها عندما ذكر أنواع المعرفة الخمسة ، لكونها داخلة في المعرف بالألف واللام ، ويكون مراد سيبويه بـ(الأسماء المبهمة) مقصوراً على أسماء الإشارة .

وعلى هذا القول تكون الأسماء المبهمة شيئاً واحداً، هو: أسماء الإشارة فقط.

يؤيده اقتصار سيبويه عليها في التمثيل للأسماء المبهمة، وتعليل تعرّفها .

أما القول الأول وهو جعل الأسماء المبهمة تشمل أسماء الإشارة والموصولات ، فقد أخذ به فريق من العلماء ، ومن أبرز مَن صرح به الزمخشري ؛ إذ يقول : " فالمعرفة ما دل على شيء بعينه، وهو خمسة أضرب : العلم الخاص ، والمضمر ، **والمبهم ؛ وهو شيئان : أسماء الإشارة والموصولات** ، والداخل عليه حرف التعريف ، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية "[١]، ووافقه على ذلك بعض شراح المفصل ؛ كابن يعيش[٢]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٣].

---

(١) **المفصل في علم العربية** ص : ١٩٧ .

(٢) **شرح المفصل** ٨٦/٥ .

(٣) **شرح المفصل الموسوم بالتخمير** ٣٨٠/٢ .

وكذا فعل أبو موسى الجزولي في مقدمته: يقول : "والمبهم نعني به: الموصول . واسم الإشارة "[١]، ووافقه بعض شراحها ؛ كالشلوبين[٢]، وابن جعفر[٣]، وخالفهم آخرون ؛ كأبي إسحاق العطار ، كما سيأتي بيانه في الحديث عن الرأي الثاني .

وكذا فعل ابن معط في ألفيته ، يقول[٤]:

فالمبهم الموصول والإشارة شرطت في كليهما انحصاره

وتبعه في ذلك شارحها ابن القواس الموصلي[٥] .

وغيرهم كثير .

وأما القول الثاني وهو قصر الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة فهو ظاهر كلام سيبويه كما يفهمه صنيعه هناك ، حيث :

١ - اقتصر على التمثيل للأسماء المبهمة بأسماء الإشارة .

٢ - حرص هناك على إيراد أسماء الإشارة بتمامها ومع ذلك لم يذكر معها ولو واحداً من الموصولات .

٣ - علل كون الأسماء المبهمة معرفة بأنها "صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[٦].

٤ - في حديثه عما يوصف بالأسماء المبهمة وما توصف به الأسماء المبهمة، كل أمثلته كانت من أسماء الإشارة ، ولم يرد فيها أي مثال من الأسماء الموصولة[٧].

---

(١) ضمن **المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي** (رسالة دكتوراة) القسم الأول ٤٧٦/٢.

(٢) **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ٦٥٣/٢ .

(٣) **المنهاج الجلي** القسم الأول ٤٧٦/٢ .

(٤) **شرح ألفية ابن معط** ٦٨٣/١.

(٥) المصدر السابق ٦٨٣/١ و٧١٦ .

(٦) **كتاب سيبويه** ٥/٢ .

(٧) **كتاب سيبويه** ٦/٢ ـ ٨ .

بل إنه هو ما يقتضيه قول جميع الذين جعلوا الموصولات معرفة بالألف واللام؛ ممن حكى عنهم الزجاجي الإجماع على ذلك ، من زمن سيبويه والفراء والأخفش ، إلى زمن الزجاجي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري ، ومن تبعهم من علماء القرون التالية؛ كأبي الحسن بن عصفور وأبي إسحاق العطار .

ذلك أن الأسماء الموصولة على مذهب هؤلاء داخلة في المعارف ضمن باب المعرَّف بـ(أل) ، فليسوا مضطرين إلى ما اضطر إليه أصحاب الرأي الأول من ضمها إلى الأسماء المبهمة لكي تدخل في أنواع المعارف التي حصرها المتقدمون في الخمسة المذكورة في نص سيبويه[1]، كما يتضح من كلام أبي إسحاق العطار الآتي في الرد عليهم .

وقد رد أصحاب هذا الرأي على أصحاب الرأي الأول زعمهم دخول الأسماء الموصولة ضمن الأسماء المبهمة بأنه غير صحيح ؛ لكونه بني على أساس غير صحيح ، وهو دعوى تساويهما في جهة تعرفهما ، وقرروا أنهما مختلفان في ذلك ، وأن الصحيح هو أن (الأسماء المبهمة) هي أسماء الإشارة دون غيرها .

والعطار في شرحه لقول أبي موسى الجزولي: "المبهم: نعني به الموصول، واسم المشار إليه" يقول: "ولما كان يرى أن تعريف الموصول بالحوالة على ما يعلمه السامع من الصلة، وكان (المبهم) معرفة بمشاهدة المشار إليه؛ استوى عنده تعريف هذين الضربين في معنىً كُلِّي ، جعله أحد الوجوه الخمسة التي يكون بها التعريف ؛ وهو أن يُضَمّ إلى الاسم شيء لا يكون كالجزء منه ولا مضافاً إليه ، ويتعرف به ، وقد تقدم فساد تعريف الموصول بالصلة ، فلا يصح اشتراكهما في وجه التعريف كما فعل"[2].

يريد أنهم جمعوا هذين النوعين تحت معرِّف واحد ، يختلف عن التعريف بـ(أل)،

(١) تنظر : ص : ٤ ، **وكتاب سيبويه** ٢/٥ .

(٢) **المشكاة والنبراس** ١/١٦٠ - ١٦١ .

الذي لا يكون إلا بضم شيء كالجزء من الاسم، وهو حرف التعريف، وعن التعريف بالإضافة الذي لا يكون إلا بضم مضاف إليه، وهو التعريف بالمشار إليه في أحدهما، وبالصلة في الآخر ، وجعلوهما معاً ، بهذا الاسم - أي (المبهم) -، أحد أنواع المعرفة الخمسة.

ويستمر أبو إسحاق العطار فيرد على من يعترض بأن سيبويه أطلق (المبهم) على الموصول أيضاً بقوله: "فإن قيل: فقد أطلق سيبويه (المبهم) عاماً للموصول واسم الإشارة، قلت : هكذا توهم بعض النحويين، وليس بصحيح، وإنما قال في التصغير : (باب تحقير الأسماء المبهمة)[1]، فذكر فيه أسماء الإشارة والموصولات، وبيَّن ما يحقر من الصنفين وما لا يحقر ، وذلك لاتفاق الصنفين في التصغير ، وكذلك فعل في باب التثنية والجمع المتقدمة لأبواب التصغير، فقال في [باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة]: (وتلك الأسماء: ذا ، والذي، والتي)[2] ؛ وذلك لاتفاقهما أيضاً في التثنية وحذف أواخرهما، فأما أن يكون جمع بين الصنفين في جهة التعريف كما فعل أبو موسى ، حيث جعلهما صنفين لجنس واحد من أجناس المعارف ، فلا "[3].

واستدل على أن سيبويه لا يرى دخول الموصول في الأسماء المبهمة قائلاً : " والدليل على أن سيبويه لا يرى ذلك، أنه حين ذكر أصناف المعارف في باب مجرى نعت المعرفة عليها، جعل الأسماء المبهمة أحد أجناس المعارف الخمسة، ولم يفسرها إلا بأسماء الإشارة، وبعد التمثيل **ذكر وجه تعريفها بما لا يكون في الموصول** ، فقال : وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء بعينه دون سائر أمته"[4].

والذي يترجح لدي هو القول الثاني ؛ وهو أن المراد بـ(الأسماء المبهمة) عند

---

(١) **كتاب سيبويه** ٤٨٧/٣ ، وفيه : (هذا باب ...) .

(٢) المصدر السابق ٤١١/٣ ، وفيه : (ذا ، وتا ...) .

(٣) **المشكاة والنبراس** ١٦١/١ .

(٤) المصدر السابق ، ونص سيبويه في كتابه ٥/٢ ، وليس فيه (بعينه) .

سيبويه هو شيء واحد فقط؛ هي أسماء الإشارة ، ولا تدخل فيها الأسماء الموصولة، للأسباب الآتية :

١ - اقتصار سيبويه عند التمثيل للأسماء المبهمة على أسماء الإشارة ، وإيرادها كلها ، دون أن يذكر معها أي واحد من الأسماء الموصولة .

٢ - تعليله كون الأسماء المبهمة معرفة بقوله : " لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[١] ، وهذا صريح في أنه لا يريد الموصولات ، إذ لو كان يريدها لبيّن ذلك ؛ كأن يقول : (ولما فيها من العهد الذي في الصلة) مثلاً.

٣ - اقتصار سيبويه على التمثيل للأسماء المبهمة بأسماء الإشارة فقط، في كل حديثه عما يوصف بالأسماء المبهمة وما توصف به الأسماء المبهمة، بل ويعلل بعض الأحكام هناك بما يقطع أنه يريد بالأسماء المبهمة أسماء الإشارة فقط، كقوله: "وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف؛ لأن المبهم تقرب به شيئاً أو تباعده، وتشير إليه"[٢]، فلفظه صريح في أنه يريد بالمبهم ما يكون للإشارة إلى القريب أو البعيد .

٤ - أن أصحاب المعاجم ، ولاسيما المتقدمين منهم ، نصوا على أن المراد بـ(الأسماء المبهمة) عند النحويين (أسماء الإشارة)؛ يقول الجوهري : "والأسماء المبهمة عند النحويين هي أسماء الإشارات، نحو قولك: هذا، وهؤلاء، وذاك، وأولئك"[٣]، ويقول الفيروزأبادي : " والأسماء المبهمة : أسماء الإشارات عند النحاة "[٤].

٥ - إن في أسماء الإشارة من الإبهام ما ليس في غيرها من الموصولات وسواها ، يقول ابن يعيش مبيّناً إبهامها : "لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك ، وقد

(١) المصدر السابق .
(٢) **كتاب سيبويه** ١٢/٢ .
(٣) **الصحاح** (بهم) ١٨٧٥/٥ .
(٤) **القاموس المحيط** (البهيمة) ٨٣/٤ .

يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب ، فلم يدر إلى أيها تشير ، فكانت مبهمة لذلك ، **ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس**"[1] ، يريد أنه يجب ذكر المشار إليه معها عند خوف اللبس ، وزاد الرضي : " فكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية ، **فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم**"[2] ، وليست الموصولات كذلك ؛ إذ ليست بهذه الدرجة من الإبهام، إذ لا يجب وصفها ، بل قال الرضي ، وهو ممن يرى أن الموصول من المبهمات:"وأما وقوع **الموصول موصوفاً فلم أعرف له مثالاً قطعياً**"[3].

٦ - أن العلماء نصوا على أن أسماء الإشارة تنفرد عن غيرها من المعارف بأنها تتعرف بشيئين : العين والقلب معاً، يقول سيبويه : " وإنما منع(هذا) أن يكون صفة (للطويل) أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه ، لتعرفه بقلبك وبعينك ، **دون سائر الأشياء** ، وإذا قال (الطويل) فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ، ولا يريد أن يعرِّفكه بعينك"[4]، ويقول الرضي: إن "المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً"[5] ، ومرادهم أن تعريفه حسي وعهدي، فكيف يدخل الموصول معه تحت اسم واحد مع أنه عند من يجعله من الأسماء المبهمة متعرف بالعهد الذي في صلته فقط كما مر ؟

٧ - أنهم في ترتيب المعارف فرقوا بين الإشارة والموصول ؛ يقول الرضي في الحديث عن ترتيب المعارف : "فالمنقول عن سيبويه ، وعليه جمهور النحاة ، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام ، **ثم اسم الإشارة** ، ثم المعرف باللام **والموصولات**" ، وقال

---

(١) **شرح المفصل** ١٢٦/٣.

(٢) **شرح الكافية** ٣١٢/١ .

(٣) المصدر السابق ٣١٣/١ .

(٤) **كتاب سيبويه** ٧/٢ .

(٥) **شرح الكافية** ٣١٢/١ ، وينظر أيضاً : **شرح ابن يعيش** ١٢٦/٣ .

أيضاً بُعيد هذا : "والموصول كذي اللام" ، إلى أن قال "فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى التفصيل **وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف**"[1] ، فكيف يجتمعان تحت نوع واحد من أنواع المعرفة مع اختلاف مرتبتهما في التعريف ؟ إن التفريق بين الموصول واسم الإشارة في رتبة التعريف، والتسوية بينه وبين المحلى بـ(أل) فيها يقوي القول الآخر ، وهو أن الموصول متعرف بـ(أل) ، وينقض دعوى دخوله مع أسماء الإشارة تحت (الأسماء المبهمة) .

٨ - أن إدخال الموصولات في الأسماء المبهمة يؤدي إلى تناقض؛ ذلك أنه قائم على زعم أنها متعرفة بالعهد الذي في صلاتها ، وأنه يجب لذلك كون (أل) فيها زائدة ، لئلا يجتمع في الاسم تعريفان "وهو محال"[2]، وهذا الذي منعوه موجود على مذهبهم في بعض الموصولات؛ وهو (أيّ) في نحو: (أكرم أيّهم جاءك)، فإنها عندهم متعرفة بالعهد الذي في صلتها ؛ لأنها اسم موصول ، وهي أيضاً معرفة بالإضافة، فـ(أيّ) حينئذٍ اجتمع فيها معرفان، فقد وقعوا في المحال الذي فروا منه.

٩ - أن النحويين ذكروا أنه لا يشترط دائماً كون صلة الموصول معهودة ، ممن نص على ذلك ابن مالك ، يقول : "ولا يشترط كون ما تضمنت الصلة معلوماً للسامع، بل الأكثر أن يكون معلوماً، وقد يعنُّ للمتكلم قصد في إبهام الصلة ، فيكون ذلك مستحسناً "[3] ، وإذا لم تكن الصلة معلومة للسامع لا يكون الموصول عندهم معرفة ؛ لأنه إنما يكتسب تعريفه عندهم من العهد الذي في الصلة ، فكيف يدخل حينئذٍ مع أسماء الإشارة في(الأسماء المبهمة) وهو ليس معرفة؟

---

(١) **شرح الكافية** ٣١٢/١ - ٣١٣ .

(٢) **شرح ألفية ابن معط** ٦٨٠/١، و تنظر أيضاً **المسائل العضديات** ، ص١٦٨ .

(٣) **شرح الكافية الشافية** ٢٨٨/١ ، وينظر أيضاً : **شرح الرضي للكافية** ٣٦/٢ ، **وشرح ألفية ابن معط** ٦٨٦/١.

١٠- أن الصلة قد تحذف: نص على ذلك النحويون؛ كسيبويه، والزمخشري، وابن مالك، وغيرهم ، وذكروا شواهده ومواضعه[١]، ولا حظّ حينئذٍ للاسم الموصول من التعريف ، لزوال سبب تعريفه ، وهو العهد الذي كان ينبغي وجوده في الصلة لو لم تحذف ، وإذا كان الأمر كذلك فلا مكان له بين المعارف ، فضلاً عن أن يكون قسيماً لأسماء الإشارة في(الأسماء المبهمة) ، بخلاف المذهب الثاني ؛ فإن الموصول فيه يبقى معرفة ولو حذفت صلته ؛ لأن تعريفه حينئذٍ إنما هو بـ(أل) .

أما الاحتجاج بأن سيبويه أطلق في كتابه (الأسماء المبهمة) على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة معاً ، وذلك في باب (تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة) ، وباب (تحقير الأسماء المبهمة) فالرد عليه من وجوه :

أحدها : ما أشار إليه العطار آنفاً من أن سيبويه إنما جمع بينهما في هذين البابين بسبب اتفاقهما في أحكام هذين البابين؛ كاتفاقهما في حذف أواخرهما عند التثنية ، وفي بقاء أوائلهما مفتوحة عند التصغير ونحو ذلك ،لا أنه جمع بينهما في جهة التعريف، أو على أنهما صنفان لجنس واحد من المعارف، كما توهم بعض النحويين.

وثانيها: أن سيبويه أطلق(الأسماء المبهمة) على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في باب(تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة) فقط؛ حيث قال: "وتلك الأسماء ذا، وتا، والذي، والتي "[٢]، أما في باب (تحقير الأسماء المبهمة) فلم يفعل، بل اقتصر فيه على أسماء الإشارة، فتحدث فيه عن طريقة تصغيرها ومثّل لها وعلل، ولما انتهى من كل ذلك قال: "ومثل ذلك (الذي) و(التي)..."[٣]، يريد أن تصغيرهما وتصغير أخواتهما كتصغير الأسماء المبهمة وهي أسماء الإشارة ، يؤيد ذلك صنيع

(١) **كتاب سيبويه** ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ، و**المفصل وشرحه لابن يعيش** ١٥٢/٣ - ١٥٤، **وشرح الكافية الشافية** لابن مالك ٣١١/١ - ٣١٣ ، **وارتشاف الضرب** ٥٢٤/١ .

(٢) **كتاب سيبويه** ٤١١/٣ .

(٣) **كتاب سيبويه** ٤٨٨/٣ .

أبي علي الفارسي؛ فإنه عقد باباً في تحقير هذه الأسماء المبهمة، أورد فيه العنوان الذي أورده سيبويه، وسار على نهج سيبويه في الاقتصار فيه على أسماء الإشارة، وبعد أن مثّل لها وعلل قال: "**وقد أجروا (الذي) و(التي) مجرى المبهمة**؛ لمساواتها لها في الإبهام، وأنها لا تخص واحداً بعينه، كما أن المبهمة كذلك"(١)، وكلامه هذا يفيد شيئين:

أ - أن الأسماء الموصولة ليست من الأسماء المبهمة في عرف المتقدمين؛ بدليل قوله: "وقد أجروا (الذي) و(التي) مجرى المبهمة "، والشيء لا يُجرى مجرى الشيء إلا إذا كان مغايراً له، ولو كانت من المبهمة لقال: (وكذلك: الذي ...)، لا (أجروا الذي...).

ب - أن متقدمي النحويين ولا سيما سيبويه أطلقوا (الأسماء المبهمة) على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا على أن ذلك اسم لنوع خاص من المعرفة ، وإنما أطلقوه بالمعنى اللغوي العام ، وهو كون الاسم محتاجاً إلى ما يوضح مدلوله ويعيِّنه ؛ كاحتياج اسم الإشارة إلى مشار إليه ، واحتياج الاسم الموصول إلى صلة ، ولكن سيبويه خص أسماء الإشارة به بسبب كونها أكثر إبهاماً ، لكثرة وقوع اللبس في المشار إليه ، حتى إن أكثر أسماء الإشارة جاء موصوفاً في كلام العرب ، بل إن وصفه يجب عند الإلباس كما مر بيانه(٢).

وثالثها : وهو مما يؤيد ما ذكرته من استعمالهم الإبهام هنا بمعناه اللغوي العام، أن سيبويه أطلق (الأسماء المبهمة) على غير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ أطلق ذلك على الضمائر أيضاً، يقول : "والأسماء المبهمة : هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك ، وتانك ، وتيك، وأولئك، **وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وما أشبه هذه الأسماء**"(٢).

---

(١) **كتاب التكملة** ، ص٥٠٧ .

(٢) ص ٢١ .

(٢) **كتاب سيبويه** ٢/٧٧ - ٧٨ .

فهل يعني هذا أن الضمائر أيضاً داخلة مع أسماء الإشارة في (الأسماء المبهمة) عند سيبويه؟ الجواب : لا ، لأنه عند تعداده للمعارف جعل الضمائر نوعاً مستقلاً منها كما مر ،وإنما جعلها هنا من الأسماء المبهمة لما فيها من الإبهام بمعناه اللغوي العام ، وهو احتياج كل واحد منها إلى ما يوضحه ويعيِّن المراد به ، أعني مرجع الضمير ، وكذلك الشأن في الأسماء الموصولة، لا يمكن أن نقول إن سيبويه جعلها من الأسماء المبهمة لمجرد أنه أطلق عليها هذا الاسم في هذا الموضع، وذلك لأنها داخلة عنده في المعرف بالألف واللام .

وقد يقول قائل: لعل الذين أطلقوا (الأسماء المبهمة) على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة معاً ، أطلقوا ذلك بمعناه اللغوي لا على أنه نوع معين من المعارف، وأقول : لا يمكن أن يكون هذا مرادهم؛ لأنه يفضي إلى الادعاء بأن سيبويه لا يدخلها في المعارف؛ ذلك أن سيبويه جعل أنواع المعرفة خمسة ، ولم يذكر ضمنها الأسماء الموصولة لا تصريحاً ولا تمثيلاً ، وقد منعوا أن تكون داخلة في المعرف بـ(أل) ؛ لأنها عندهم متعرفة بالعهد الذي في صلاتها و(أل) فيها زائدة ، فإن أضيف إلى ذلك القول بأنها من (الأسماء المبهمة) من ناحية المعنى اللغوي لا من ناحية التعريف ، كان ذلك ادعاءً بأن سيبويه لا يعد الأسماء الموصولة من المعارف، والواقع بخلاف ذلك، فإن سيبويه صرح في غير ذلك الموضع بأن "(الذي) لا يكون إلا معرفة"[1]، فيكون تركه النص عليها عند حصره للمعارف بخمسة إنما هو بسبب دخولها في المعرف بالألف واللام.

ولعل الرغبة في التخلص من هذا الإشكال ، أعني إشكال تعيين نوع المعرفة الذي تدخل تحته الموصولات عند سيبويه والمتقدمين ، هو ما جعل النحويين المتأخرين يجعلون (الأسماء الموصولة) نوعاً مستقلاً من أنواع المعرفة ، غير مرتبط

(١) كتاب سيبويه ١٠٧/٢ .

لا بأسماء الإشارة ولا بالمعرف بـ(أل) ، ويسمون أسماء الإشارة باسمها الصريح ، لا (الأسماء المبهمة) ، كما فعل ابن مالك وشراح ألفيته ومن جاء بعدهم .

ولعل هذا هو مراد أبي علي الفارسي قبلهم؛ ذلك أنه عندما خالف المتقدمين في معرِّف هذه الأسماء، وجعل تعريفها بالعهد الذي في صلاتها لا بـ(أل)، لم يطلق عليها (الأسماء المبهمة) كما فعل غيره، بل ظل موافقاً لسيبويه في قصر هذا الاسم على أسماء الإشارة كما يشعر بذلك تمثيله؛ حيث لم يمثل للأسماء المبهمة إلا بأسماء الإشارة، سواء في حديثه عن المعارف أم في حديثه عما يوصف بالأسماء المبهمة وما توصف به ، ولم يعلل إلا بما يناسب أسماء الإشارة [1]، بل قد جاء في كلامه ما يشعر أنه لا يرى الموصول من المبهم، فقد مر نصّه على أن (الذي) و(التي) أُجريت مجرى المبهمة ، لمساواتها لها في الإبهام[2]، ولم يطلق عليها (الأسماء المبهمة) إلا في باب تثنية الأسماء المبهمة وجمعها، حيث جمعها مع أسماء الإشارة هناك متابعة لسيبويه ،لاشتراكهما في أحكامهما[3]، وفي الإبهام بمعناه اللغوي كما مر .

فهو أخرجها من المعرف بـ(أل) ، ولكنه لم يدخلها في المبهم، ولعل هذا ما بنى عليه المتأخرون عندما جعلوها نوعاً من المعرفة مستقلاً بنفسه .

خاتمة :

ظهر من هذا البحث :

١ - أن العلماء المتقدمين مجمعون على إطلاق (الأسماء المبهمة) على أسماء الإشارة، لقوة إبهامها واحتياجها الشديد إلى ما يوضح المراد منها ويعيّنه ، ولكنهم اختلفوا في الأسماء الموصولة أهي داخلة معها في ذلك أم لا ؟

(١) ينظر : **الإيضاح العضدي** ، ص ٢٨٩ ، والتعليقة على **كتاب سيبويه** ٢٢٧/١ .
(٢) **التكملة** ، ص٥٠٧ .
(٣) **التكملة** : ٢٣٣ .

٢ - أن منشأ هذا الخلاف هو أن سيبويه حصر المعرفة في خمسة أنواع ولم ينص فيها على الموصولات . فرأى بعضهم أنها داخلة في المعرف بالأداة ، ورأى آخرون أنها من المبهمات كأسماء الإشارة .

٣ - أن خلافهم في ذلك له صلة وثيقة بخلافهم في علة تعريف الموصولات ؛ فقد جعلها فريق منهم متعرفة بـ(أل) ، وعلى هذا لا تكون من المبهمات ، بل هي من المعرف بأداة التعريف، وتكون الأسماء المبهمة مقتصرة على أسماء الإشارة ، وجعلها فريق آخر متعرفة بالعهد الذي في صلاتها ، وعلى هذا تكون داخلة مع أسماء الإشارة في المبهمات.

٤ - أن الأرجح من هذين القولين هو الأول ، وما يترتب عليه من جعل (الأسماء المبهمة) مقتصرة على أسماء الإشارة فقط ، لوجود عدد من الأدلة والحجج التي تؤيد ذلك ورد في البحث عشرة منها.

٥ - بيان أن تناول سيبويه أسماء الإشارة والموصولات معاً في بابي تثنية الأسماء المبهمة وتحقيرها ، لا يعني أنه يعدهما معاً داخلين في ذلك ، وإنما فعل ذلك لاشتراكهما في أحكام هذين البابين من جهة ، وفي الإبهام بمعناه اللغوي العام من جهة أخرى، بدليل أنه جعل الضمائر أيضاً من المبهمة في بعض المواضع، مع أنه لا أحد يجعلها داخلة في المبهمات .

٦ - أن النحويين ولاسيما المتأخرين كابن مالك وشراح الألفية آثروا الخروج من هذا الإشكال، بجعل الأسماء الموصولة نوعاً مستقلاً من المعارف، لا صلة له بأسماء الإشارة، كما آثروا أيضاً تسمية هذه الأخيرة باسمها الصريح، لا بـ(الأسماء المبهمة).

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق مصطفى أحمد النماس ٠- ط١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .
- **الأصول في النحو** لأبي بكر بن السراج ؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي ٠- ط٠١- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- **الأمالي الشجرية** لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري ٠- ط١ ٠- حيدر آباد، ١٣٤٩هـ .
- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق حسن شاذلي فرهود ٠- ط٠٢- دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- **التبصرة والتذكرة** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ؛ تحقيق أحمد مصطفى علي الدين ٠- ط١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- **التخمير : شرح المفصل في صنعة الإعراب** ، الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ؛ تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ٠- ط١ ٠- بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٠م .
- **التكملة** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق كاظم بحر المرجان ٠- بغداد، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق عوض بن حمد القوزي٠- ط١ ٠- القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- **الحجة في علل القراءات السبع** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ٠- ط٢ ٠- الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- سيبويه = **كتاب سيبويه** .

- **سر صناعة الإعراب** لأبي الفتح عثمان بن جني : تحقيق حسن هنداوي ·- ط١·- دمشق : دار القلم دمشق . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **شرح الأشموني** للألفية : مع حاشية الصبان ·- دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **شرح ألفية ابن معط** لعبد العزيز بن جمعة بن القواس الموصلي ؛ تحقيق علي موسى الشوملي ·- ط١ ·- الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور الإشبيلي ؛ تحقيق صاحب أبو جناح .
- **شرح الكافية الشافية** لجمال الدين محمد بن مالك ؛ تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، من منشورات جامعة أم القرى ·- دار المأمون للتراث .
- **شرح الكافية في النحو** لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ·- بيروت : دار الكتب العلمية ، عن طبعة الآستانة ١٣١٠هـ .
- **شرح اللمع** لأبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان؛ تحقيق فائز فارس ·- ط١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- **شرح المفصل** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ·- بيروت : عالم الكتب.
- **شرح المفصل في صنعة لإعراب = التخمير** : .
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** لأبي علي الشلوبين ؛ تحقيق تركي بن سهو العتيبي·- ط١ ·- الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- **الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"** لإسماعيل بن حماد الجوهري ؛ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ·- ط٣ ·- بيروت : دار العلم للملايين ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- **القاموس المحيط** لمجد الدين الفيروزأبادي ·- بيروت : دار الجيل .

- **كتاب سيبويه** ؛ تحقيق عبد السلام هارون ·- ط٢ ·- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٧م.
- **كتاب اللامات** لأبي القاسم الزجاجي ؛ تحقيق مازن المبارك ·- ط٢ ·- دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **اللامات** = كتاب اللامات .
- **لسان العرب** لجمال الدين بن منظور ·- بيروت - لبنان : دار صادر .
- **المسائل العضديات** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق علي جابر المنصوري ·- ط١·- بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- **المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس** لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد السلام العطار ، نسخة خطية في مكتبة جامع القرويين ، الخزانة العامة بالرباط ، رقم ٥٠٧/٤٠.
- **المفصل في علم العربية** لأبي القاسم الزمخشري ·- ط١ ·- بيروت : دار الجيل.
- **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني ؛ تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٢م.
- **المقتضب** لأبي العباس المبرد ؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ·- بيروت : عالم الكتب .
- **المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي** لرضي الدين بن جعفر، القسم الأول؛ تحقيق عبد الرحمن عبد الله الخضيري (رسالة دكتوراة).
- **همع الهوامع** لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق عبد السلام هارون ورفيقه ·- الكويت : دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م.